



وزارة الاتصالات والمعلوماتية
Ministry of Communications and Informatics

النشرة الإخبارية - ليبيا الالكترونية
العدد الثالث - فبراير 2014



المحتويات

4	مقدمة
4	تعريف الحكومة الالكترونية
4	فوائد الحكومة الالكترونية
5	تقدم مراحل مشروع تطوير إستراتيجية الحكومة الالكترونية
6	تقدم المشروع بحسب المراحل
11	إدارة برنامج الحكومة الالكترونية
11	دراسة جاهزية تطبيق إستراتيجية الحكومة الالكترونية:
13	ماذا بعد
14	قصص نجاح

مقدمة

وصل مشروع تطوير إستراتيجية الحكومة الالكترونية إلى مراحلها المتقدمة، وفي هذا العدد سنقدم لكم ملخص لتقدم سير الأعمال بحسب المسارات الرئيسية للمشروع ونوافذ مبسطة لمشاريع مشابهة ومعلومات عامة عن برنامج الحكومة الالكترونية.

هذا ويسعدنا ان ننوه بأنه قد تم الانتهاء من تطوير المسودة النهائية للإطار الاستراتيجي لبرنامج الحكومة الالكترونية والذي أطلقت معه بعض الاعمال المتممة مثل تطوير مسودة إطار حوكمة برنامج الحكومة الالكترونية شاملا جميع التقارير التفصيلية له ودراسة جاهزية تطبيق الاستراتيجية وتطوير إطار العمل الالكتروني لقطاعي الصحة والتجارة وتطوير كراسات الشروط الخاصة بالمبادرات ذات المكاسب والبدايات السريعة التي سيتم طرحها في الفترة المقبلة.

أما بخصوص الاعمال الرئيسية المتبقية والتي يقوم الفريق بالعمل على إنجازها فإن أغلبها بالمراحل الاخيرة وتشمل تصميم البنية المتكاملة المستقبلية للشبكة الحكومية الآمنة ومراكز البيانات والمنظومات المشتركة والخدمات الالكترونية و تطوير إطار عمل التعليم الالكتروني وعرض نتائج فهم الوضع الحالي لجاهزية تقديم خدمات إلكترونية للوزارات واستكمال تطوير كراسات الشروط المتبقية لبرنامج الحكومة الالكترونية.

تعريف الحكومة الالكترونية

الحكومة الالكترونية هي برنامج يهدف إلى تحديث وتطوير الخدمات الحكومية من خلال وضع التكنولوجيا في مركز عمليات القطاع الحكومي من أجل تحسين الخدمات المقدمة لجميع المواطنين والشركات في ليبيا أينما كانوا وفي أي وقت باستخدام شبكات ونظم الاتصالات الحديثة. وأقيم هذا البرنامج بتكليف وزارة الاتصالات والمعلوماتية بتطوير إستراتيجية الحكومة الالكترونية من قبل الحكومة الليبية

حيث أن العمل جار الآن على تطوير إستراتيجية مفصلة ومختارة لبرنامج الحكومة الالكترونية بشكل جيد تشمل كافة الجهات الحكومية وأصحاب العلاقة، وسوف يتم تنفيذ الإستراتيجية في المراحل المقبلة. وليصبح برنامج الحكومة الالكترونية حقيقة ملموسة يستلزم ذلك بذل الكثير من الجهد. فعلى القطاع العام وضع التدابير والبرامج لتوفير الكفاءات المطلوبة التي تستهدف تزويد المواطنين بالخدمات المتنوعة التي يرغبون في الحصول عليها.

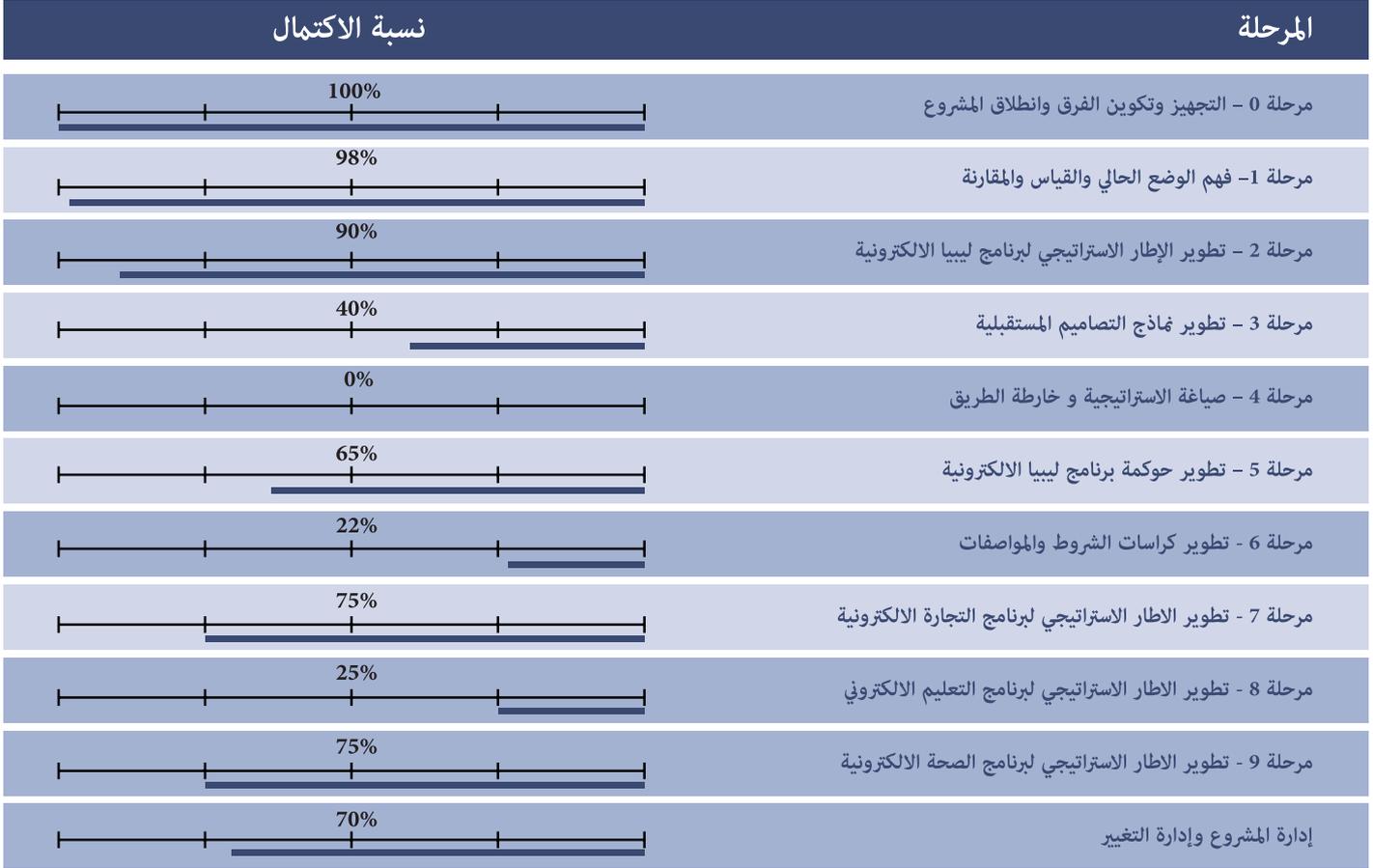
فوائد الحكومة الالكترونية:

الغاية الأولى والرئيسية من وراء إطلاق مبادرة حكومة ليبيا الالكترونية هو تيسير وتوصيل الخدمات للمواطنين والمستفيدين عامة بشكل مبسط وآمن، إذ أن ما تعنيه الحكومة الالكترونية لليبيا وللمواطنيها هو:

- سرعة وسهولة الحصول على الخدمات من خلال تطبيق إجراءات تشغيلية
- تحسين الأداء.
- جديدة وتطوير الخدمات الحالية.
- تكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمقيمين في الحصول على الخدمات.
- مكافحة مظاهر الفساد.
- زيادة المسؤولية.
- تعزيز مكانة القطاع الخاص.
- الرفع من مستوى الشفافية.
- تقديم الخدمات الحكومية في أي وقت ومكان.
- زيادة توافر المعلومات العامة.
- خفض التكاليف الحكومية.

كما أن هناك الكثير من المكاسب الأخرى التي تصاحب تنفيذ مشروعات الحكومة الالكترونية عامة من بينها بناء وتطوير القدرات ومواكبة التطور والتواصل الخارجي ورفع كفاءة الأداء العام وتطوير القطاعات العامة والأهلية.

تقدم مراحل مشروع تطوير إستراتيجية الحكومة الالكترونية



تقدم المشروع بحسب المراحل

مرحلة 1- فهم الوضع الحالي والقياس والمقارنة

لفهم جاهزية الجهات الحكومية المعنية لتقديم الخدمات الالكترونية عُقد 256 اجتماع مع 27 وزارة و72 جهة تابعة حيث تم حصر أكثر من 610 خدمة إلكترونية محتملة لتوفيرها للمستخدمين. ويتوفر الآن الكم المطلوب من المعلومات لمعرفة مواطن القوة واحتياجات التطوير من أجل تقديم هذه الخدمات إلكترونياً. ويقوم فريق العمل حالياً بعرض ما تم التوصل إليه على الوزارات ومناقشة الخطوات المستقبلية لتسيير الاعمال القادمة ضمن منهجية عمل تهدف إلى تكاتف الجهود والنهوض بخدمات حكومية إلكترونية آمنة وميسرة للمواطن والدولة.

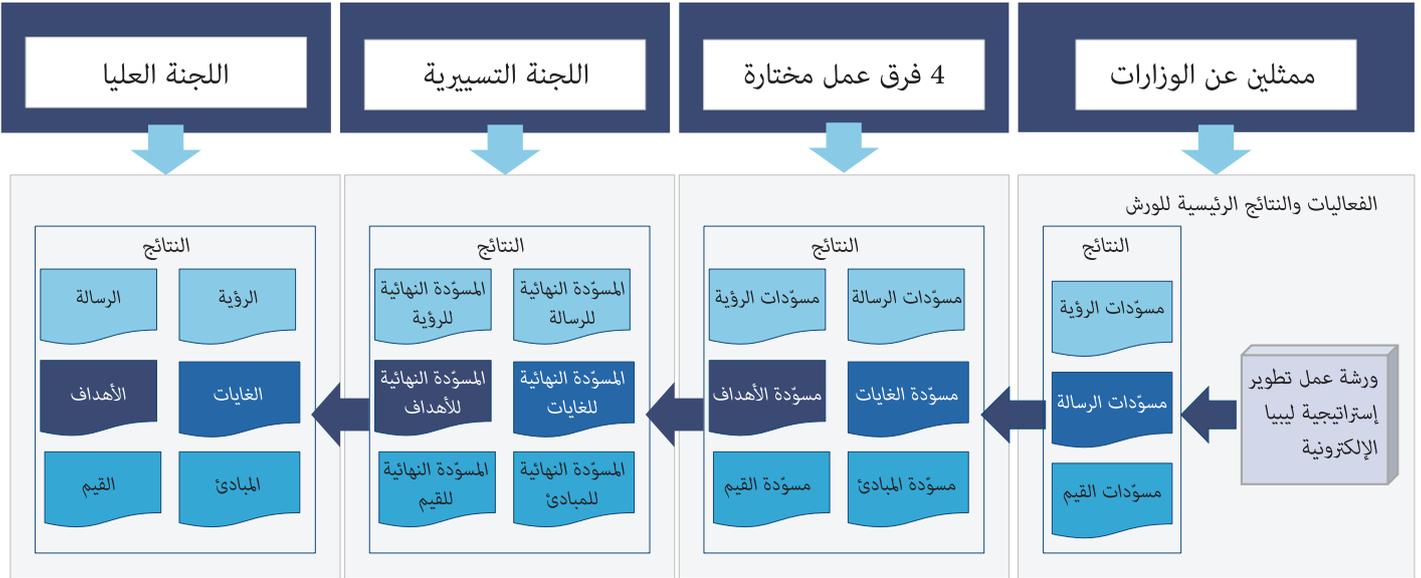


مرحلة 2 - تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج ليبيا الالكترونية

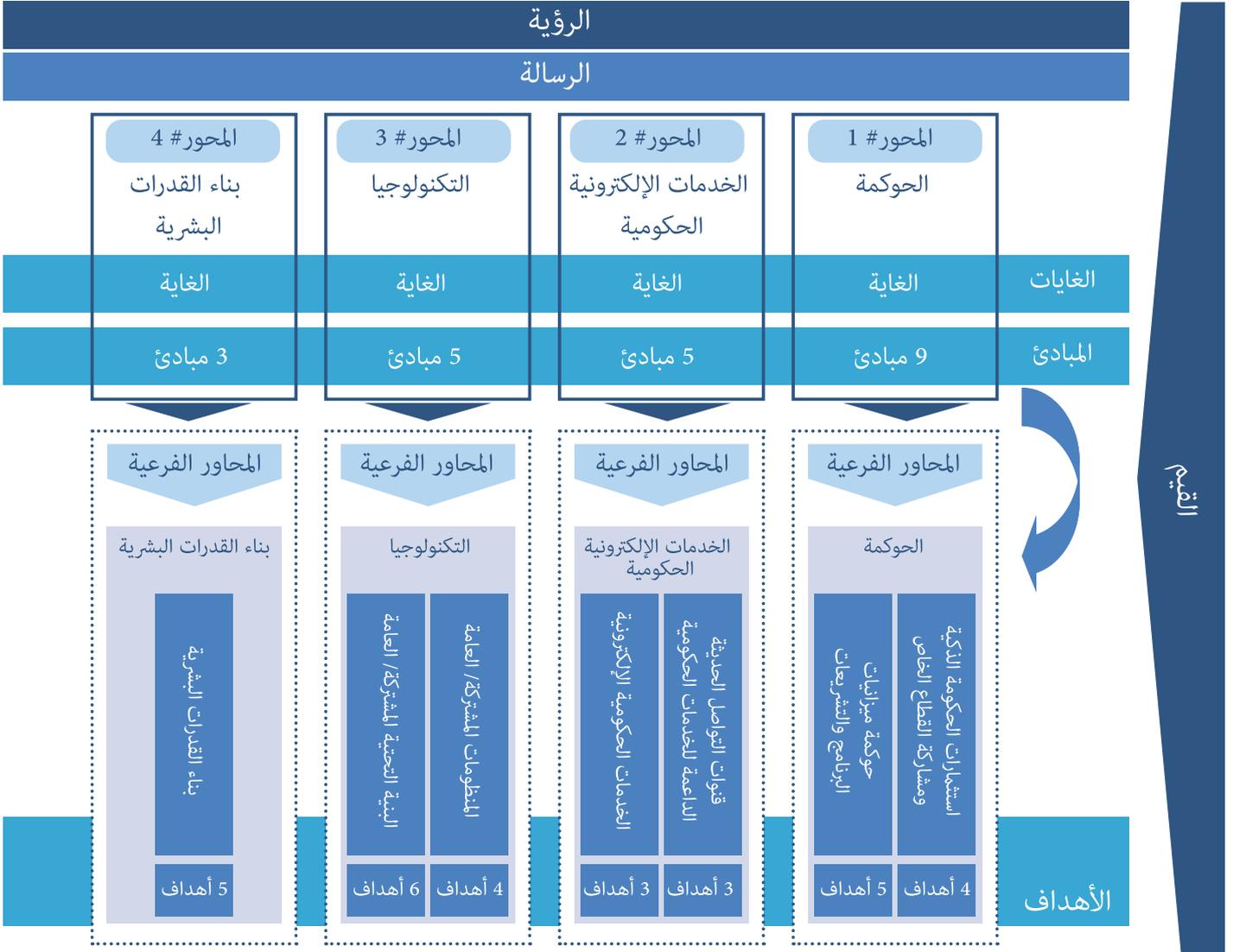
إستكمالاً لأعمال ورشة عمل "تطوير إستراتيجية ليبيا الالكترونية" التي عُقدت في 30 سبتمبر 2013 اجتمعت عدة فرق عمل في ورش مختلفة بهدف وضع مسودة تفاصيل الإطار الاستراتيجي التي ستشمل الغاية والمبادئ والاهداف لمحاور الاستراتيجية الاربعة. وصدرت المسودة النهائية للإطار الاستراتيجي بعد توثيق مخرجات ورش العمل ومراجعة اللجنة التسييرية لمخرجاتها وإبداء الملاحظات. وسيقوم فريق العمل برفع المسودة النهائية للإطار الاستراتيجي بكامل التفاصيل إلى اللجنة العليا للأخذ بمقرئاتهم وليصبح الإطار الاستراتيجي بصيغته النهائية.



تم إتباع إجراءات متعددة ومختلفة للوصول إلى مسودة الإطار الاستراتيجي تمثلت بأربع مراحل رئيسية كما هو مبين أدناه:



هذا وقد تم الاتفاق على العديد من المكونات الاستراتيجية الضرورية لتحقيق الرؤية والرسالة وتوضح مدى الاعمال التي ستقام لتصبح الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن حقيقة ملموسة وتمثل المكونات بالغايات والمبادئ والاهداف لمحاور الاستراتيجية الاربعة كما هو مبين أدناه



إن الاطار الاستراتيجي المنوه عنه يمثل البوصلة التي ستوجه أعمال الحكومة والقطاعات الاخرى إلى تقديم الخدمات إلكترونية حيث سيقوم فريق العمل بتطوير خارطة الطريق المتكاملة بعد إعتمادها من اللجنة العليا وستحتوي الخارطة على المبادرات الواجب تنفيذها لتحقيق الاهداف الاستراتيجية علما بأن هذه المبادرات سيتم تنفيذها بشكل تعاوني وتكاملي بين الحكومة والقطاعات أخرى.

مرحلة 5 - تطوير حوكمة برنامج ليبيا الالكترونية

قام فريق العمل بتطوير تفاصيل حوكمة البرنامج والتي تهدف إلى توجيه وإدارة ومراقبة أعمال البرنامج من منظور احتياجات الدولة والممارسات الريادية، وتم تسليم مخرجات هذه المرحلة للجنة التسييرية للمراجعة وسيقوم فريق العمل بإدراج ملاحظات اللجنة في التقارير ومن ثم تسليمها للجنة العليا للإعتماد النهائي. ستتضمن حوكمة البرنامج خمس مخرجات رئيسية وهي:

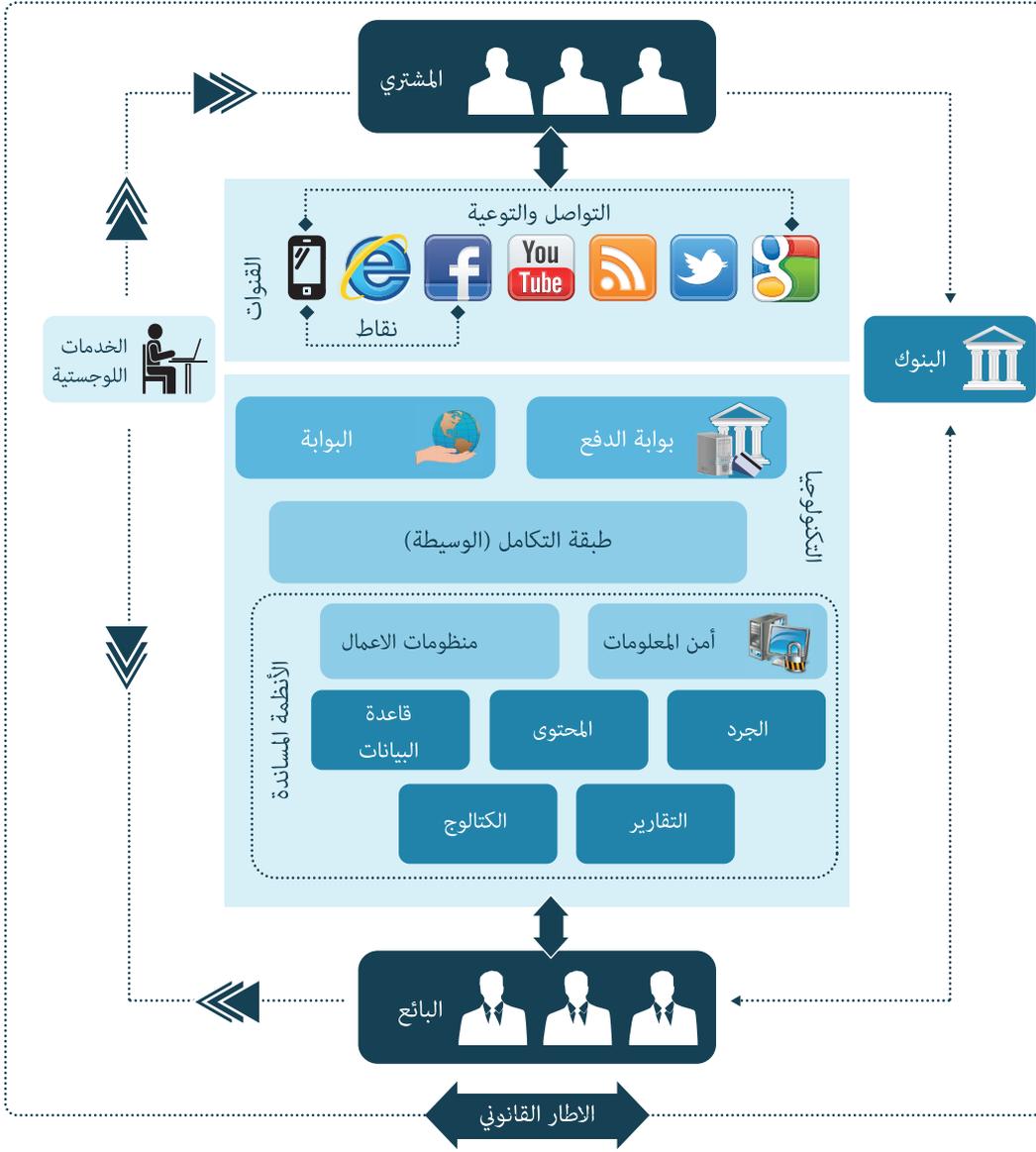
1. النموذج التشغيلي لتحديد دور برنامج الحكومة الالكترونية وعلاقته بأصحاب العلاقة الرئيسيين
2. إطار التمويل والانفاق لبرنامج الحكومة الالكترونية والمتابعة على الموارد المالية المتاحة
3. القوانين والتشريعات الداعمة للحكومة الالكترونية والخدمات الحكومية
4. السياسات والمعايير المتعلقة بأنظمة المعلومات والخدمات الالكترونية شاملةً بناء القدرات وأمن وحماية المعلومات وتقديم الخدمات الالكترونية وإدارة المعلومات والبيانات والهيكلية المعمارية والخدمات المشتركة
5. إطار العمل والمبادرات الضرورية لتطوير القوى العاملة في الجهات الحكومية المختلفة المتعلقة ببرنامج الحكومة الالكترونية

مرحلة 6 - تطوير كراسات الشروط والمواصفات

من شأن المشاريع ذات المكاسب والبدايات السريعة أن تثمر بنتائج سريعة وفعالة تيسر أعمال برنامج الحكومة الالكترونية وتعطي قيمة مضافة لأصحاب العلاقة باختلاف أدوارهم. ومع أن تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية سيكون على مدى الخمس سنوات القادمة إلا أن تطبيق المشاريع ذات المكاسب والبدايات السريعة سيمثل أحد النجاحات الملموسة والمخطط لها على مستوى المواطن والحكومة. في هذا القسم من النشرة نود أن ننوه بأنه قد تم الانتهاء من تطوير كراسات الشروط والمواصفات لجميع المشاريع وسيقوم فريق العمل بطرحها في الفترة المقبلة، وهي:

1. البوابة الإلكترونية الحكومية (eGovernment Portal)
2. مراكز المعلومات (Data Centers)
3. تجهيز مكاتب البريد لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية
4. منظومة المراسلات الحكومية (eCorrespondence system)
5. نظام البريد الالكتروني (eMail)

مرحلة 7 - تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج التجارة الالكترونية



وفي قطاع التجارة، قام فريق العمل بزيارة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع ممثلين بشبكة ليبيا للتجارة ووزارة الاتصالات والمعلوماتية والهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات والبنك المركزي وعينة من البنوك التجارية وغرفة التجارة والصناعة والزراعة ووزارة الاقتصاد وبيد ليبيا وقام أيضا بجمع البيانات من أكثر من 30 مؤسسة تجارية من خلال إستبيان جاهزية ضمن منهجية عمل متواكبة مع أفضل الممارسات العالمية والريادية وجاء ذلك بهدف فهم جاهزية القطاع لاستخدام التجارة الالكترونية وأعد الفريق التقرير الخاص بذلك.

بعد أن تم فهم الوضع الحالي وإعداد التقرير، عقد الفريق ورشة عمل وبحضور الجهات الحكومية المختلفة ممثلة بوزارة الاتصالات والمعلوماتية والبنك المركزي وشركة بريد ليبيا وشبكة ليبيا للتجارة وغرفة التجارة والصناعة والهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات عُرضت فيها مخرجات دراسة فهم الوضع الحالي، وتمت مناقشة امور متعددة ومهمة للتوصل إلى الإطار الاستراتيجي للتجارة الالكترونية بحسب إطار العمل الموضح في الشكل على يسار الصفحة:



مرحلة 8 - تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج التعليم الالكتروني

وبخصوص إطار عمل التعليم الالكتروني فقد اجتمع فريق العمل بالقائمين على مشروع التعليم الالكتروني بوزارة التعليم بهدف الاتفاق على تحديد إطار العمل الاستراتيجي وسبل المضي قدما في دراسة جاهزية خدمات التعليم الالكتروني.

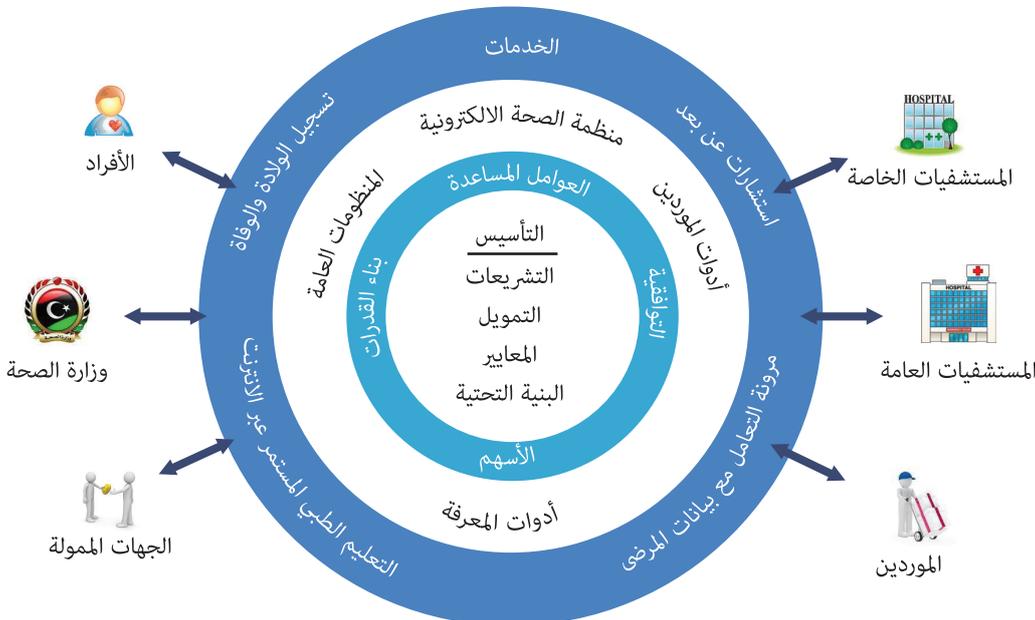
مرحلة 9 - تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج الصحة الالكترونية

تم عقد عدة اجتماعات مع المسؤولين عن قطاع الصحة وتنسيق اجتماعات مع عينة من مقدمي الخدمات الصحية للمواطنين حيث شملت العينة بعض المستشفيات الخاصة والعامة وشركات التأمين وتخللت تلك الاجتماعات استفسارات عن نطاق تقديم الخدمات الالكترونية الخاصة بها ضمن منهجية عمل مبنية على الممارسات العالمية والريادية. وكان نتاج هذه الجهود والتعاون من قبل الوزارة فهم جاهزية قطاع الصحة لتقديم الخدمات الإلكترونية التي تم عرضها على اللجنة المكلفة بوزارة الصحة في ورشة عمل.



وتم الاتفاق على الإطار الاستراتيجي ومسودة الرسالة والرؤية والاهداف لبرنامج الصحة الالكترونية ضمن ورشة عمل «تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج الصحة الالكترونية» التي عقدت يوم 1 فبراير في مقر وزارة الصحة بحضور مجموعة من مدراء الادارات والأجهزة في الوزارة ومدراء المستشفيات والمراكز الصحية في ليبيا والأفراد المهتمون بمجال تقنية المعلومات وفريق عمل وزارة الاتصالات والمعلوماتية حيث شملت ورشة العمل عرض لمخرجات فهم جاهزية قطاع الصحة لتقديم الخدمات الإلكترونية وجلسات نقاش نتج منها أفكار واقتراحات قيمة كان لها الأثر الكبير في تطوير الإطار الاستراتيجي لبرنامج الصحة الالكترونية وتحديد مسودة رؤية ورسالة واهداف برنامج الصحة الالكترونية. الإطار الاستراتيجي أصبح جاهزا الآن ويشمل جوانب متعددة ومتكاملة تشمل التأسيس والعوامل المساعدة والخطوط العريضة لمبادرات الصحة الالكترونية كما هو مبين في الشكل أدناه:

الإطار الاستراتيجي لبرنامج الصحة الالكترونية



وفي الفترة المقبلة سيقوم فريق العمل بعقد ورشة عمل مع مجموعة متخصصة لوضع الصيغة النهائية لرسالة ورؤية وأهداف برنامج الصحة الالكترونية.

إدارة برنامج الحكومة الإلكترونية



من وزارة الاتصالات والمعلوماتية ووزارة العمل والتأهيل ومكتب دعم القرار والمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والهيئة العامة للمعلومات.

بهدف تقديم الدعم والمتابعة على تقدم سير الاعمال يقوم مكتب إدارة المشاريع بتنفيذ مجموعة كبيرة من الانشطة ضمن المنهجية العالمية التابعة لـ (Project Management Institute) حيث لا يقف دور الفريق عند متابعة وتنسيق الاعمال للمحافظة على التقدم المطلوب بل وله الدور الهام في التواصل وتقديم التقارير إلى اللجان المسؤولة عن البرنامج وهم (1) اللجنة العليا التي تتخذ القرارات الرئيسية وتقدم الدعم عند الحاجة وهي ممثلة بأعضاء من مكتب رئاسة الوزراء ووزارة الاتصالات والمعلوماتية ووزارة المالية ووزارة التخطيط ووزارة العمل والتأهيل ووزارة الاقتصاد ووزارة الحكم المحلي ووزارة الداخلية ومكتب دعم القرار، و (2) اللجنة التسييرية التي بدورها ترفع التقارير الى اللجنة العليا وتوجه فرق العمل المختلفة وتقدم الدعم عند الحاجة وهي ممثلة بأعضاء

حتى تاريخه عقدت اللجنة التسييرية عشر إجتماعات لمراجعة تقدم سير الاعمال وأيضاً لتقديم الدعم المطلوب حيث إطلعت اللجنة على مخرجات العمل وتم إعتداع بعض منها، أهمها دراسة فهم الوضع الحالي، والاطار الاستراتيجي لبرنامج الحكومة الإلكترونية وكراسات الشروط للمشاريع ذات المكاسب والبدايات السريعة، وقد تم الاتفاق على مراجعة الوثائق الخاصة بالحكومة مع ذوي الاختصاص في اللجنة.

يقوم مكتب إدارة المشاريع حالياً بالتنسيق مع الوزارات المختلفة لعرض نتائج دراسة فهم الوضع الحالي التي أُستخدمت كأحد المدخلات في تطوير الاطار الاستراتيجي لبرنامج الحكومة الإلكترونية.

دراسة جاهزية تطبيق إستراتيجية الحكومة الإلكترونية

بهدف دراسة مدى جاهزية موظفي الحكومة لتنفيذ الاستراتيجية من منظور الافراد وفرق العمل قام فريق من وزارة الاتصالات والمعلوماتية بدعم الفريق الاستشاري من شركة برايس وترهاوس كوبرز (PwC) بدراسة هذا المحور الاساسي في تطبيق الاستراتيجية نظراً لأهميته وتأثير نتائجه على التزام الاطراف المعنية للنهوض ببرنامج الحكومة الإلكترونية

ولإنجاح الدراسة قام فريق العمل بجمع بيانات أولية باستخدام أفضل السبل المتاحة وهي البحث الكمي والنوعي. وللحصول على البيانات النوعية عُقدت ورشاً عمل تحاورية (عدد 2) مع ممثلين (عدد 17) من الجهات الحكومية المختلفة (عدد 8) ولإتمام الدراسة الكمية تم جمع بيانات من موظفي القطاع العام (عدد 117) الذين مثلوا الجهات الحكومية المختلفة (عدد 21) وذلك للأخذ بأرائهم وتطلعاتهم ضمن منهجية العمل المستخدمة التي بنيت على 6 محاور أساسية، مبينة في الصفحة التالية:



محاور دراسة جاهزية تطبيق إستراتيجية الحكومة الالكترونية

المنظور العام لمدى قدرة الموظفين على تطبيق إستراتيجية الحكومة الالكترونية

هل يشعر موظفي الحكومة أنهم يملكون المهارات المطلوبة للقيام بأعمالهم المتعلقة ببرنامج الحكومة الالكترونية والمنظور العام لمدى الحاجة إلى توافق السلوكيات والمواقف تجاه برنامج الحكومة الالكترونية لتحقيق النجاح

مدى الثقة بنجاح المشروع وبدعم القادة له

مدى شعور الموظفين بأن برنامج الحكومة الالكترونية سيكون ناجحاً، والمنظور العام لمدى توفير القادة للدعم المطلوب وجاهزية بيئة العمل لدعم التقدم في برنامج الحكومة الالكترونية

مدى فهم المشاركين لأسباب ودواعي إستراتيجية الحكومة الالكترونية

إلى أي درجة يشعر موظفي الحكومة بأن برنامج الحكومة الالكترونية سوف يفيد المنظمة التي يعملوا بها والمنظور العام بأن البرنامج فرصة للنمو والتطوير

مدى الدراية والوعي بإستراتيجية الحكومة الالكترونية

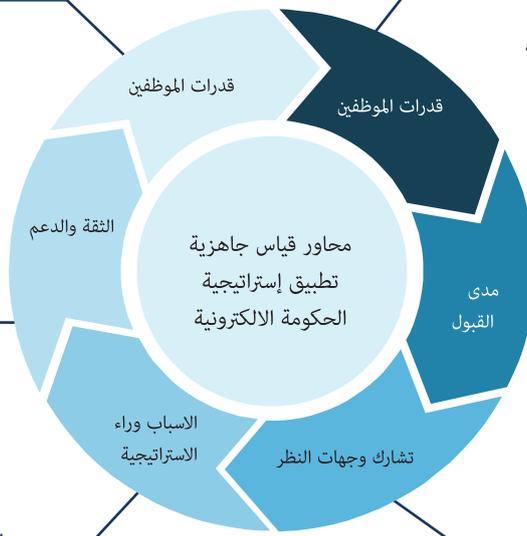
مدى الدراية لدى موظفي الحكومة ببرنامج الحكومة الالكترونية وتأثيره على أعمالهم اليومية

مدى الاستعداد لتقبل إستراتيجية الحكومة الالكترونية

استعلام عن مدى التزام الموظفين بأهداف الحكومة الالكترونية واعتماد إجراءات الاعمال الجديدة

مدى تشارك وجهات النظر حول الحاجة إلى إستراتيجية الحكومة الالكترونية

التزام موظفي الحكومة لإنجاح أعمالهم والمدى الذي يشارك به الموظفون استخدام المعلومات والإجراءات



هذا وقد تم الانتهاء من تحليل نتائج دراسة الجاهزية وتم تحديد سبع عوامل نجاح رئيسية من المتوقع أن تؤثر بشكل ايجابي على نتائج تطبيق مراحل الاستراتيجية المختلفة وهي:

1. استخدام قنوات اتصال مختلفة ومتعددة للتواصل مع أصحاب العلاقة وتشمل: البريد الالكتروني والنشرات الاخبارية واللافئات والرسائل النصية والموقع الالكتروني
2. توضيح إمكانية وآلية الاستفادة من تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية في مراسلات البرنامج مع أصحاب العلاقة مع التأكيد على أهمية أمن المعلومات في إعداد تطبيقات الحكومة الالكترونية
3. عقد ورش عمل واجتماعات مع المسؤولين في الحكومة لتوحيد المفاهيم والتأكيد على حصولهم للدعم المطلوب
4. دعم المسؤولين في الحكومة من خلال إيصال المعلومات لهم في الوقت المناسب والتأكد من وضوح توقعات أصحاب العلاقة
5. وضع وتنفيذ خطط التدريب اللازمة من أجل بناء المهارات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية الحكومة الالكترونية
6. توحيد الثقافة المؤسسية من خلال تطبيق أنشطة مختلفة للجهات الحكومية ترسخ المفاهيم المطلوبة
7. إطلاق حملة تواصل للمواطنين والشركات لترويج الخدمات الحكومية لهم وذلك في الوقت المناسب

في المرحلة المقبلة سيقوم فريق العمل باستكمال مشروع تطوير استراتيجية الحكومة الإلكترونية شاملاً:

مرحلة 3 - تطوير نماذج التصاميم المستقبلية

1. بناء التصاميم المبدئية للخدمات الإلكترونية والمنظومات المشتركة: التصاميم هذه ستوضح كيفية تحوّل الـ 100 خدمة حكومية المختارة بحسب الأولوية في كافة وزارات الدولة إلى خدمات إلكترونية بالإضافة إلى المنظومات المطلوبة لدعم تقديم هذه الخدمات إلكترونياً
2. محاور البيانات الرئيسية: هنا سيتم تحديد الاطار الاستراتيجي اللازم لتطوير وبناء محاور البيانات الرئيسية التي ستستضيف البيانات المشتركة التي ستدعم الجهات الحكومية المختلفة في تقديم الخدمات الإلكترونية.
3. بناء التصاميم المبدئية لشبكة الحكومة الإلكترونية والبنية التحتية، شاملاً:
 - بناء التصاميم المبدئية لشبكة الربط بين الجهات الحكومية بطريقة آمنة وموثوقة
 - بناء التصاميم المبدئية المرجعية لمراكز المعلومات الوطنية التي ستحمل مكونات البنية التحتية للحكومة الإلكترونية وخدمات المواقع المختلفة
 - بناء التصاميم المبدئية المرجعية للجهات الحكومية المختلفة التي ستساهم في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات آخذين بعين الاعتبار الممارسات القيادية
 - إطار عمل أمن الحكومة الإلكترونية الذي سيساعد في تأمين الحكومة الإلكترونية من خلال تبني التوجهات الأمنية الرئيسية والمعايير والمنهجيات
 - نهج التعافي من الكوارث الذي سيشمل توجهات واعتبارات للحكومة الإلكترونية عند تعافي الأصول الرئيسية في حالة حدوث خلل

مرحلة 4 - صياغة الإستراتيجية و خارطة الطريق

آخذين بعين الاعتبار مخرجات مرحلة فهم الوضع الحالي والقياس والمقارنة ومرحلة تطوير الاطار الاستراتيجي لبرنامج الحكومة الإلكترونية سيقوم فريق العمل بتطوير خارطة الطريق على مدى الخمس سنوات المقبلة حيث ستوضح خارطة الطريق البرامج والمبادرات حسب الأولويات والاعتمادات من المبادرات السابقة والفترة الزمنية والميزانية المطلوبة لتنفيذ تلك البرامج والمبادرات.

قصة نجاح (1): منظومة متكاملة لتحسين العمليات التجارية في ديوان البحرية التجارية والموانئ - تونس



الفوائد الرئيسية	التطبيقات المستخدمة	الحل	التحديات الرئيسية	وصف المبادرة
تم تحسين جودة الخدمة لشركات الشحن وتخفيض تكاليف عبور البضائع في الميناء من خلال تنظيم أفضل وإدارة المساحات والبنية التحتية للموانئ	تطبيق الاجراءات الغير ورقية من خلال التعاملات والتداولات المحوسبة واعتماد التوقيع الالكتروني بالإضافة إلى استباق الحدث بالترتيب للوصول الفعلي للبضائع	إطلاق المنظومة المتكاملة لتحسين العمليات التجارية بهدف تقليل الوقت المستغرق لعبور البضائع في الموانئ إلى ثلاثة أيام	الاجراءات المطولة لإستيراد وتصدير السلع في الموانئ التونسية الناجمة عن العمليات غير الموحدة والمعقدة وازدحام السلع خصوصاً في فترات الذروة	تقليل وقت عبور البضائع في الموانئ التونسية

قصة نجاح (2): إطلاق منظومة النافذة الموحدة لتسجيل الشركات - سلوفينيا



الفوائد الرئيسية	التطبيقات المستخدمة	الحل	التحديات الرئيسية	وصف المبادرة
تسجيل الشركات بإجراء لا يتجاوز الـ 4 أيام وبالمجان	تدريب العاملين على النظام وعقد ورش عمل متعددة لتطبيق أمثلة على استخدامات النظام	إطلاق النافذة الموحدة لتسجيل الشركات على شبكة الانترنت	الاجراءات المطولة لتسجيل الشركات التي تستغرق إلى 60 يوماً، وتتطلب العديد من الاتصالات مع الإداريين وكتّاب العدل حيث كانت تكلفة التسجيل عالية و90% من الطلبات غير مكتملة	إنشاء محطة واحدة لتسجيل الشركات